

Distr.: General
30 October 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس
الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في غضون الأيام الخمسة التي انقضت منذ تاريخ رسالتي الأخيرة (A/ES-10/962-S/2023/797)، قتلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، 3 000 فلسطيني آخر، من بينهم نساء وأطفال، وهي تواصل بذلك استهداف السكان المدنيين العزل الخاضعين لاحتلالها وحصارها في قطاع غزة، مستخدمة جميع أشكال الأسلحة الفتاكة في ظل إفلات مطلق من العقاب. وإن استمرار العالم في تقاعسه عن العمل من أجل وقف هذه المذبحة ووضع حد للخسائر الكارثية في الأرواح البشرية لهو أمر لا يغتفر ووصمة على جبين الضمير العالمي.

وبينما دوى صوت الجمعية العامة، في 27 تشرين الأول/أكتوبر، باتخاذها قرارا يدين بوضوح الهجمات ضد المدنيين الأبرياء، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين، ويدعو إلى هدنة إنسانية فورية ومستدامة؛ وإلى حماية المدنيين والأعيان المدنية؛ وإلى وقف النقل القسري للمدنيين الفلسطينيين؛ وإلى إتاحة الوصول الفوري وبدون عوائق للمساعدة الإنسانية لضمان عدم حرمان المدنيين من المتطلبات التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، من غذاء وماء ودواء ووقود ومأوى؛ وإلى الامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد قبل ذلك من إسرائيل بازدياد وقح معتاد.

والواقع أن إسرائيل كثفت من عدوانها الإجرامي ضد الشعب الفلسطيني، في تجاهل لمطالب المجتمع الدولي وانتهاك لكافة أحكام القرار بلا استثناء. فقد شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلية، إضافة إلى الهجمات العشوائية التي تشنها جوا وبراً وبحراً، في الغزو البري لغزة في 27 تشرين الأول/أكتوبر، وقتلت المزيد من المدنيين وتسببت بشكل أعمى في الدمار، بعد أن قطعت جميع الاتصالات مع غزة، بما في ذلك



الرجاء إعادة استعمال الورق



اتصالات العاملين في المجال الإنساني، في محاولة لارتكابها الأعمال الإرهابية وجرائم الحرب بعيدا عن أنظار العالم.

وقد قالت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كاثرين راسل، في هذا الصدد: "لقد انقطع الاتصال بزملائنا في غزة. وأنا قلقة للغاية على سلامتهم وعلى سلامة مليون طفل في غزة في مواجهة ليلة أخرى من الأهوال التي يعجز اللسان عن وصفها. يجب توفير الحماية لجميع العاملين في المجال الإنساني ولأطفال وأفراد الأسر الذين يقدمون الخدمات إليهم".

ومع ذلك، تمادى الجنود والقادة الإسرائيليون في ارتكاب جرائم الحرب، فقتلوا أكثر من 8 000 فلسطيني خلال هذا العدوان على غزة الذي يدوم منذ 23 يوما وأصابوا أكثر من 20 240 فلسطينيا بجراح سيكون لها أثر دائم على الكثير منهم وسيلقى الكثير منهم حتفه على إثرها. والواقع الصادم هو أن الهجمات الإسرائيلية أدت أيضا إلى مقتل 63 موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الأسابيع الثلاثة الماضية، إلى جانب مسعفين وصحفيين، تم استهدافهم على الملأ.

ومعظم ضحايا العدوان الإسرائيلي هم من الأطفال والنساء، حيث تجاوز عدد الأطفال الضحايا 3 000 قتيل، وتجاوز عدد النساء الضحايا 2 000 قتيلة. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن 3 324 طفلا فلسطينيا في غزة و 33 طفلا فلسطينيا في الضفة الغربية قتلوا على إثر الهجمات الإسرائيلية. غير أنه من المرجح أن يكون عدد الضحايا أعلى من ذلك بكثير، حيث أن أكثر من 1 000 طفل هم في عداد المفقودين، والأرجح أنهم دفنوا أحياء ولقوا مصرعهم تحت الأنقاض.

وقد كشفت منظمة إنقاذ الطفولة أن "عدد الأطفال المبلغ عن مقتلهم في غزة في غضون ثلاثة أسابيع فقط تجاوز العدد السنوي للأطفال الذين قتلوا في شتى مناطق النزاع في العالم منذ عام 2019". ولا يمكن تصور تسجيل مثل هذه الأرقام المروعة في أي بلد آخر، لذا يتحتم التدخل على المجتمع الدولي، وخصوصا على مجلس الأمن. ومع ذلك، لا يلتفت إلى أرواح أطفالنا في فلسطين، بينما ينظر العالم دون أن يحرك ساكنا إلى إسرائيل وهي تسلط هذه النكبة البشعة ضد الشعب الفلسطيني دون عواقب.

والعديد من الأطفال الذين لقوا حتفهم هم من نفس الأسر، حيث تواصل إسرائيل مجزرتها التي تجهز على أسر بأكملها. ويقدر أن 192 أسرة فلسطينية فقدت 10 أو أكثر من أفرادها، بل فقد بعضها أكثر من 20 أو 30 أو 40 فردا من أفرادها؛ وفقدت 136 أسرة فلسطينية على الأقل ما بين 6 و 9 من أفرادها؛ وفقدت 444 أسرة ما بين اثنين و 5 من أفرادها. وفي هجوم واحد فقط، في 29 تشرين الأول/أكتوبر، أصابت قذائف قوات الاحتلال الإسرائيلية منزلا في جباليا، مما أسفر عن مقتل 26 شخصا، بينما لا يزال 14 آخرون تحت الأنقاض. كيف يمكن لأي كان أن يبرر مثل هذه الفضائع ويبرر عرقلة العمل الدولي لوقف سفك الدماء تحت ذريعة زائفة وخادعة تتمثل في حق السلطة القائمة بالاحتلال في الدفاع عن النفس؟

وبينما تمتلك النفوس في غزة مخاوف من وقوع المزيد من المجازر مع تكثيف إسرائيل لقصفها في الشمال والجنوب، فإننا ندعو مناشدين إلى اتخاذ إجراءات دولية على الفور لوقف هذه المجزرة. وندعو مجلس الأمن إلى التمسك بالتزاماته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وحماية المدنيين الفلسطينيين مما تسلطه إسرائيل بشكل انتقامي وجنوني من حرب عدوانية وعقاب جماعي.

ويطالب بوقف إطلاق النار الآن. إذ يجب وضع حد للعنف وإنقاذ أرواح المدنيين. ويطالب بإنهاء الحصار الإسرائيلي للإنساني لجميع السكان والعقاب الجماعي المسلط عليهم، مما يتسبب في انتشار المجاعة والتجفاف والمرض واليأس بسرعة فائقة في صفوف السكان البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة، وأكثر من 1,4 مليون شخص منهم شردوا قسرا من منازلهم بسبب الهجمات العشوائية المنفذة ضد المناطق المدنية وبسبب الأوامر والتهديدات العسكرية الرامية إلى الإجلاء التي تحرم آلاف الجرحى من الرعاية الطبية المناسبة.

ويطالب بوقف إسرائيل تهديداتها ضد المستشفيات وأوامرها الصادرة بإخلائها تحت طائلة القصف، مما يعرض للخطر حياة المرضى والطواقم الطبية والعاملين في المجال الإنساني والآلاف من الناس الذين لجأوا، في غياب أي ملجأ آخر يحميهم، إلى مجمعات المستشفيات احتفاء من الهجمات الإسرائيلية. ويطالب باحترام القانون الدولي الإنساني، على الفور ودون استثناء.

وعلى نحو ما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن أكثر من 100 000 من المشردين الفلسطينيين يحتمون بالمستشفيات في جميع أنحاء غزة، ويعيشون في مرآتها وغرف الانتظار بها وساحاتها وأرصفتها وعلى امتداد أسوارها مباشرة على أمل يائس في البقاء على قيد الحياة وسط قصف إسرائيلي شبه مستمر وكارثة إنسانية مستقلة. وفي وقت كتابة هذه الرسالة، تواصل الدبابات الإسرائيلية الغازية قصف شمال غزة بشكل عشوائي، وتقصف الطائرات الحربية الإسرائيلية الأحياء على مقربة من عدة مستشفيات - مستشفى الشفاء ومستشفى القدس والمستشفى الإندونيسي الواقع كل منها تحت التهديد - مما يثير مخاوف من ارتكاب إسرائيل مجزرة أخرى على غرار المجزرة التي ارتكبتها في المستشفى الأهلي العربي المعداني في 17 تشرين الأول/أكتوبر.

وكيف لهذه الأعمال المارقة وغير الأخلاقية أن تبعث على استغراب أحد؟ فالسلطة القائمة بالاحتلال لها سجل حافل وقاتم في استهداف المدنيين والمباني السكنية والمستشفيات والبنى التحتية والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين. ونعلم جميعا أن العامل الذي سمح بالتمادي في هذه الأعمال يكمن، دون أدنى شك، في انعدام المساءلة أو عدم ترتيب أي عواقب أبدا على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في غزة وفي بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث تواصل أيضا اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني.

وتعتمد إسرائيل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بشكل صارخ إلى تصعيد الجرائم المرتكبة ضد شعبنا من خلال عمليات القتل خارج نطاق القانون، وعنف المستوطنين، وفرض قيود أكثر صرامة على التنقل، والاعتقالات الجماعية، وهدم المنازل، وتشديد إساءة معاملة السجناء الفلسطينيين في سجون الاحتلال. وقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون أكثر من 115 فلسطينيا، من بينهم 33 طفلا، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وتمت محاصرة بلدات وقرى عزل بعضها عن بعض، وهي تتعرض لاعتداءات مستمرة على يد ميليشيات المستوطنين اليهود المسلحة. وبحماية كاملة من قوات الاحتلال الإسرائيلية، تعتمد عصابات المستوطنين المتطرفين أولئك إلى ترهيب شعبنا، والاعتداء على الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين على حد سواء، وإضرار النار وتدمير الممتلكات في أعمال اعتبرها حتى الإسرائيليون أنفسهم مذابح.

فكم من المزيد من الأطفال الفلسطينيين يجب إبادتهم لكي يتحرك مجلس الأمن لوقف الاعتداءات الإسرائيلية؟ وكم من المزيد من الأشخاص يتعين دفنهم تحت الأنقاض قبل أن تتم المساءلة؟ ولماذا لم يتم إدراج إسرائيل، حتى الآن، باعتبارها - كما هي حقا - منتهكة لحقوق الطفل بشكل متكرر؟ وكم من المزيد من الأسر الفلسطينية يتعين سحقها قبل أن يتصرف أخيرا مجلس الأمن؟

وعلى الرغم من أن صوت الجمعية العامة القائم على المبادئ لا يمكن أن يعالج شلل مجلس الأمن، فقد أعلن المجتمع الدولي بصوت عال وواضح أنه يجب الآن تنفيذ وقف لإطلاق النار لاعتبارات إنسانية من أجل وقف قتل الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين ومدهم بالمساعدة الإنسانية التي هم في أمس الحاجة إليها. ويجب على مجلس الأمن أن يتمسك بمسؤولياته ويجب عليه أن يصغي إلى ضمير العالم لإنقاذ أرواح الملايين من المدنيين المعرضين للخطر في هذه الكارثة الإنسانية التي يستعصي تصورها، وتجنب التهديدات الجسيمة للسلام والأمن الإقليميين والدوليين التي يتسبب فيها هذا العدوان الإسرائيلي الإجرامي.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 810 رسائل، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (A/ES-10/962-S/2023/797) تشكل سجلا أساسياً للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم